

الموضوع

أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية
السعودية

دراسة تطبيقية

أسم الطالب

(محمد إبراهيم)

2021205017

مشروع تخرج- 1

كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

إشراف

د. منى مصطفى العشري

عضو هيئة التدريس- كلية الإدارة- جامعة ميدأوشن

الفصل الدراسي الثاني- 2024

بسم الله الرحمن الرحيم

جدول المحتويات:

	صفحة الغلاف
١	جدول المحتويات
٢	قائمة الأشكال
٣	قائمة الجداول
٤	المقدمة
٦	مشكلة البحث
٧	أهمية البحث
٨	أسئلة البحث
٩	أهداف البحث
١٠	فرضيات البحث
١١	نموذج البحث
١٢	منهجية البحث
	الدراسة الميدانية
١٤	مخطط المشروع
	الدراسات السابقة والإطار النظري
١٦	المراجع

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
١	نموذج البحث	١٢
٢	منهجية البحث	١٣

قائمة الجداول:

رقم الصفحة	العنوان	رقم الجدول

المقدمة:

استحوذ موضوع حوكمة الشركات على اهتمام الكثير من المنظمين والباحثين في هذا القرن، خصوصاً بعد انتشار فضائح الفساد المالي والإداري لشركاتٍ عملاقة مثل Enron وWorldCom، حيث عمّدت هذه الشركات وغيرها إلى التلاعب في بيانات القوائم المالية؛ مما أدى إلى تلاشٍ في الثقة والحافز للاستثمار، ووقوع العديد من حالات الإفلاس (Adams et al., 2010, p.58). وتُعرّف الحوكمة بأنها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه الشركات والتحكم فيها"، وهي تضم مجموعة من الآليات الداخلية يأتي في مقدمتها مجلس الإدارة الذي يتألف من أفراد ذوي خبرة، يتم تعيينهم من قِبل المساهمين، وتُؤكل إليهم مهام الاعتناء بالشركة (The Association of Chartered Certified Accountants [ACCA], 2012, p.3). وقد أولت الجهات الأكاديمية والتنظيمية اهتماماً بالغاً بمجلس الإدارة والخصائص المكونة له كحجمه؛ عدد اجتماعاته؛ استقلاليتها؛ ومستواه التعليمي وذلك لما لها من تأثير على عملية اتخاذ القرارات، وفي نهاية المطاف على أداء الشركات (Adams et al., 2010, p.81; Fernández-Temprano & Tejerina-Gaite, 2020, (p.325

وبما أن الشركات تسعى لتحسين أدائها المالي وجني الكثير من الأرباح، كان من الضروري الاعتماد على عملية تقييم لأدائها المالي، خصوصاً في ظل بيئة الأعمال الحالية التي تتصف بارتفاع حدة المنافسة، والكثير من التعقيد والمخاطر، حيث يُساعد هذا التقييم في تحقيق أهداف الشركة بشكل أفضل (عبود والبرزنجي، 2019، ص 29-30). ومن المعلوم أن نجاح الشركات هو نجاح للدولة ذاتها وعامل مهم في ازدهار اقتصادها؛ لذا تُعنى الحكومات المتقدمة بها من خلال توفير كل ما تحتاجه هذه الشركات من دعم ومساندة. وإنَّ المتتبع لتاريخ المملكة العربية السعودية يشهد دعم الحكومة لقطاعات الأعمال عامةً وللقطاع الصناعي خاصةً، حيث أنشأت منذ سبعينيات القرن الماضي صندوق التنمية الصناعية، ومدينتين صناعيتين في الجبيل وينبع، وشركة ضخمة متخصصة في مجال البتروكيماويات هي شركة سابك (برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، 2021، ص 54).

فكان من نتائج دعم هذا القطاع حدوث قف زات كبيرة في اقتصاد الدولة من حيث عدد المصانع؛ رأس المال المُستثمر؛ القوى العاملة؛ ونسبة الصادرات الصناعية إلى بقية دول العالم (الأحمد، 2020).

وبناءً على ما تقدم، ومن منطلق المكانة التي يحظى بها موضوع الحوكمة ومجلس الإدارة على النطاقين العالمي والمحلي، ورغبةً في مساعدة الشركات السعودية على تقييم أداءها المالي ودفع عجلة الاقتصاد السعودي، أتت هذه الدراسة لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.

مشكلة البحث:

تعتمد كفاءة مجلس الإدارة في تولي مهام الشركة على مجموعة واسعة من الخصائص، مثل: حجم المجلس؛ اجتماعاته؛ استقلاليته؛ ومستواه التعليمي (Adams et al., 2010, p.81). وقد يؤدي إهمال العناية بمثل هذه الخصائص وغياب الكفاءة لدى مجلس الإدارة إلى فضائح وخسائر مالية كالتي حصلت في عدد من الشركات سواء المحلية مثل شركة المعجل (هيئة السوق المالية، 2017أ) وموبايلي (هيئة السوق المالية، 2018)، أو العالمية مثل شركتي Enron وWorldCom (Adams et al., 2010, p.58). وبالرغم من كثرة الدراسات التي اختبرت خصائص مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات حول العالم مثل دراسة (Guney et al., 2020; Makhlouf et al., 2017; Queiri et al., 2021)، إلا أن نسبة الدراسات السعودية عن هذا الموضوع – وعلى حد علم الباحثان – قليلة، أو تضم بيانات قديمة لم تواكب التحديثات الجديدة للائحة الحوكمة السعودية الصادرة سنة 2017م مثل دراستي (محمدي وقریش ي، 2016؛ Bajaher, 2019).

أهمية البحث:

الأهمية العلمية:

تتبع الأهمية العلمية للدراسة في التعرف على أحد أهم آليات حوكمة الشركات وهو مجلس الإدارة، تماشياً مع توجه الأكاديميين والمنظمين في العصر الحديث إلى الاعتناء بكلٍ منهما نظراً لما لهما من أهمية كبرى في الحفاظ على حقوق المساهمين وأصحاب المصلحة وتعظيم ثروتهم. وبالتالي تُعتبر هذه الدراسة إضافة حديثة إلى الدراسات السابقة التي سعت لمعرفة أثر خصائص مجلس الإدارة والتي تشمل حجمه، عدد اجتماعاته، استقلاليته، ومستواه التعليمي على الأداء المالي للشركات، حيث قامت بتحليل النتائج ومناقشتها ومن ثم تقديم التوصيات المناسبة لذوي العلاقة في سبيل تحسين ونمو اقتصاد الدول.

الأهمية العملية:

- من حيث الحوكمة ومجلس الإدارة، فتكمن أهمية دراستهم في تعزيز ثقة المستثمرين للتداول في السوق المالي، وإلزام الشركات بالإفصاح بشكل أكثر دقة وشفافية، وبناء علاقات متينة مع أصحاب المصالح (ACCA, 2012, p.1-2). وقد حرصت رؤية السعودية 2030 على أهمية تعزيز الحوكمة في جميع الجهات الحكومية والتجارية والخيرية (مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، 2016، ص60). وبالتالي جاءت هذه الدراسة توافقاً مع هذا التوجه.

- ومن حيث تقييم الأداء المالي، فتكمن أهميته في مساعدة الشركات على تحديد مواطن القوة والضعف لديها، ومدى انحراف النتائج الفعلية عن المخطط لها وبالتالي تحديد مدى قدرة الشركة على مواصلة نشاطها، وهو أيضاً عنصر مهم للمستثمرين حيث يساعدهم على اتخاذ القرار الأمثل لاستثمار أموالهم في الشركات الناجحة (عبود والبرزنجي، ٢٠١٩، ص٣٢-٣٣).

- وأما من حيث القطاع، فإن القطاع الصناعي الذي تركز عليه هذه الدراسة يعتبر من أكبر قطاعات سوق التداول السعودي ويحظى باهتمام خاص من قبل الدولة. حيث تسعى الدولة من خلال المصانع السعودية إلى تغطية احتياجاتها المحلية من الصناعات وأيضاً التصدير للأسواق العالمية

(برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، ٢٠٢١، ص ٥٥-٥٧). فعلى سبيل المثال، صناعة البتروكيماويات تُمثل أكثر من ٦٠٪ من الصادرات السعودية الغير نفطية، كما تُوفر فرص استثمارية كبيرة تبلغ ربع إجمالي السوق المالي (الحقباتي، ٢٠٢٠). ولذلك من المهم دراسة أحد أهم عناصر الحوكمة وهو مجلس الإدارة وخصائصه وكيفية تأثيره على الأداء المالي لهذا القطاع.

- ومن حيث الأهمية لمنظمي هيئة السوق المالية فإنه من المتوقع أن تساهم نتائج وتوصيات هذه الدراسة في مساعدة منظمي الهيئة في معرفة تأثير التغييرات الجديدة التي حصلت في لائحة الحوكمة وخاصة تلك المتعلقة باستقلالية أعضاء مجلس الإدارة ومستواهم التعليمي على الأداء المالي للشركات وبالتالي عمل التعديلات اللازمة على اللائحة في حالة دعت الحاجة لذلك

أسئلة البحث:

أنت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية عن طريق طرح التساؤل الرئيس التالي: ما أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية؟ ويتفرع من هذا التساؤل الأسئلة التالية:

- ١- ما أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية؟
- ٢- ما أثر اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية؟
- ٣- ما أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية؟
- ٤- ما أثر تعليم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية؟

أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس ي من هذه الدراسة في معرفة أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية. ولتحقيق هذا الهدف لابد من تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- معرفة أثر حجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.
- ٢- معرفة أثر اجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.
- ٣- معرفة أثر استقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.
- ٤- معرفة أثر تعليم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.

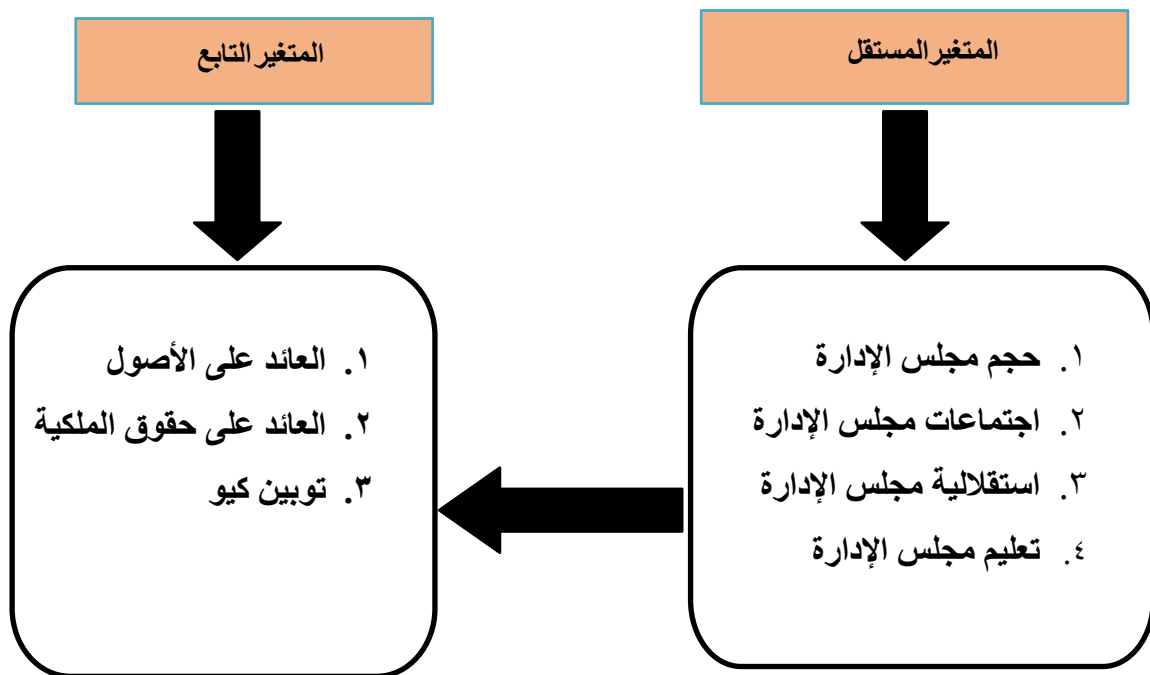
فرضيات البحث:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها يمكن صياغة الفرض الرئيس ي للدراسة كما يلي: "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لخصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية". وينبثق من هذا الفرض الرئيس ي عدة فروض فرعية كالتالي:

١. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.
٢. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاجتماعات مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.
٣. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستقلالية مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.
٤. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتعليم مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية السعودية.

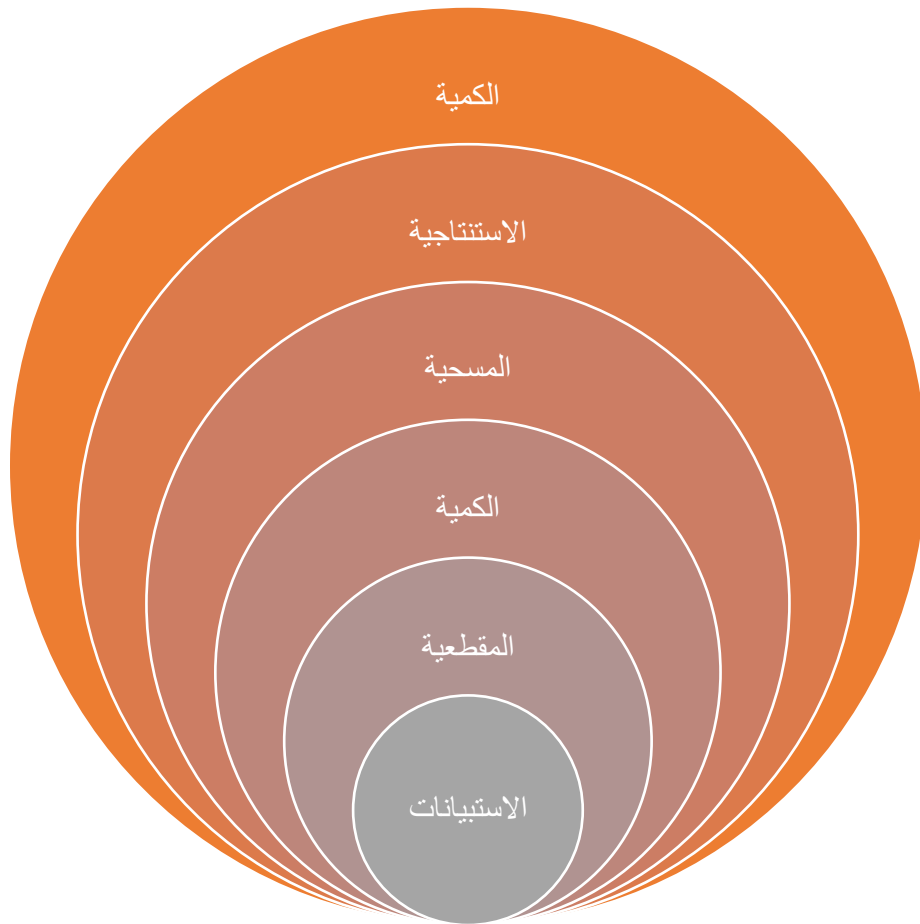
نموذج البحث:

يتمثل المتغير المستقل للدراسة في خصائص مجلس الإدارة، بينما يتمثل المتغير التابع في نسب الأداء المالي للشركات.



الشكل (١) النموذج المقترح للعلاقة بين متغيرات البحث

منهجية البحث:



الشكل (٢)

الدراسة الميدانية:

مخطط المشروع:

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة
الفصل الثاني: الإطار النظري
الفصل الثالث: منهجية البحث
الفصل الرابع: التحليل الإحصائي
الفصل الخامس: مناقشة النتائج والخاتمة

الدراسات السابقة والإطار النظري:

المقدمة:

البحث العلمي أو البحث أو التجربة التنموية هو أسلوب منظم في جمع المعلومات الموثوقة وتدوين الملاحظات والتحليل الموضوعي لتلك المعلومات باتباع أساليب ومناهج علمية محددة بقصد التأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها، ومن ثم التوصل إلى بعض القوانين والنظريات والتنبؤ بحدوث مثل هذه الظواهر والتحكم في أسبابها.

حجم مجلس الإدارة والأداء المالي:

يُعرّف حجم مجلس الإدارة بأنه عدد الأعضاء الذين يمثلون المجلس (Bajaher, 2019, p.650; Queiri et al., 2021, p.703).

وقد اختارت بعض الدول عدداً موحداً لأعضاء مجالس إدارتها، فيما وضعت الدول الأخرى حداً أدنى وأقصى لعدد الأعضاء (Ahmadi et al., 2018, p.219)، وهذا يدل على عدم وجود حجم مثالي مُتفق عليه بين دول العالم.

وقد انقسمت آراء الباحثين حول أفضل حجم لمجلس الإدارة، فيُشجع البعض على اختيار مجالس صغيرة تتراوح من سبعة إلى تسعة أعضاء؛ لتسهيل التواصل، واتخاذ القرارات بين الأعضاء (Makhlouf et al., 2017, p.30; Malik & Makhdoom, 2016, p.758)، ويتم تفضيل هذا الحجم الصغير في الشركات العائلية؛ نظراً لتوافق الأهداف بين كلٍ من الإدارة والمساهمين (Jaskiewicz & Klein, 2007, p.1086). في المقابل، يُشجع البعض الآخر على زيادة عدد الأعضاء، حيث تُوفر المزيد من المعارف والخبرات المتبادلة، والتي تُوجّه المجلس إلى اتخاذ قرارات أكثر حكمة (Dalton et al., 1999, p.678).

وبين اختلاف وجهتي النظر، يوصي Malik and Makhdoom (2016)، ص759 الشركات بإنشاء مجالس إدارة تتألف من عدد مناسب ومعقول من الأعضاء بناءً على ما تقتضيه لوائح الحوكمة في كل دولة. ووفقاً لللائحة الحوكمة السعودية، يجب أن يتراوح حجم المجلس من ثلاثة إلى أحد عشر عضواً، بحيث يتناسب مع حجم الشركة وطبيعة نشاطها (هيئة السوق المالية، 2017، ص20).

اجتماعات مجلس الإدارة والأداء المالي:

يقوم الأعضاء في اجتماعات مجلس الإدارة بمناقشة أداء الشركة، وممارسة أدوارهم الرقابية والتوجيهية، ووضع الخطط الاستراتيجية (Abdeljawad & Masri, 2020, p.763). وتجدر الإشارة إلى أن هناك اختلاف حول العدد المناسب لعقد اجتماعات مجلس الإدارة، فقد أشار بعض الباحثين إلى أن زيادة اجتماعات مجلس الإدارة ترتبط بالمشاكل التي تواجه الشركة، فعندما يتدنى الأداء، يتحضر المجلس لزيادة عدد الاجتماعات، ومع مرور الوقت يتحسن الأداء (Malik & Makhdoom, 2016, p.140; Vafeas, 1999, p.760).

ومن جانب آخر، يرى (Queiri et al, 2021)، ص659) أن زيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة يؤثر بشكل سلبي على أداء الشركات نظراً لارتباطها بتكاليف إدارية عالية، ذكر (Vafeas, 1999)، ص118) من هذه التكاليف على سبيل المثال: تذاكر السفر، وبدلات حضور اجتماع الأعضاء؛ كما يبرز في هذه الاجتماعات الطابع الرسمي والتشريفي، وينقض جزء كبير من الوقت في تتبع الأعضاء المستقلين لوضع الشركة الحالي (Alsartawi, 2019, p.293). وبالتالي لا يرى كل من (Queiri et al, 2021)، ص659) و (Alsartawi, 2019)، ص301) أي ضرورة لزيادة عدد اجتماعات مجلس الإدارة حيث أن تكلفة إقامتها تفوق الفائدة المرجوة من عقدها. أما عن عدد الاجتماعات الموصى بها في الشركات السعودية فقد قدمت لائحة الحوكمة السعودية فقرة استرشادية توصي بعقد أربعة اجتماعات خلال السنة (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص33).

والى جانب الاهتمام بأعداد اجتماعات مجلس الإدارة، يجدر بالذكر إشادة بعض الدراسات بأهمية الاعتناء بجودة هذه الاجتماعات أيضاً. حيث طرح (Murray and Harrison, 2014)، ص42-43) بعض النقاط التي قد تُضعف من جودة اجتماعات مجلس الإدارة، منها: عدم إرسال جدول المهام إلى الأعضاء للإطلاع عليها قبل الاجتماع بوقت كافٍ، والمبالغة في طول أو قصر مدة الاجتماع، وشغل معظم الوقت بالنقاط الروتينية، وعدم وضوح الجهة المسؤولة عن تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، وأخيراً وجود صراعات ومصالح مختلفة تتعارض مع بعضها البعض.

استقلالية مجلس الإدارة والأداء المالي:

العضو المستقل هو شخص يعمل بشكل أساسي لدى جهة أخرى بخلاف الشركة التي يشغل عضوية مجلس إدارتها (Adams et al., 2010, p.83). يتم ترشيح العضو المستقل بناءً على كفاءته بعيداً عن أي دوافع أخرى؛ بهدف تقديم آراء موضوعية، تُرشد الإدارة التنفيذية، وتحمي مصالح المساهمين وأصحاب المصلحة بشكل عام (Fuzi et al., 2016, p.461). وقد اشترطت اللائحة السعودية أن تتألف تركيبة المجلس من عضوين مستقلين كحد أدنى أو ما يُشكّل ثلث المجلس أيهما أكثر (هيئة السوق المالية، 2017، ص20). يرى بعض الباحثين أن وجود الأعضاء المستقلين يُساعد في عمليات الرقابة على المدراء، وفي الربط بالموارد الخارجية (Hillman et al., 2000, p.252). في حين يرى البعض الآخر أن وجودهم قد يُشكّل عبئاً على الشركة؛ بسبب افتقارهم للمعلومات التشغيلية، وعدم قدرتهم على فهم وضع الشركة بشكل صحيح (بوسنة، 2018، ص39). وقد يحصل هذا العبء نتيجة قصر فترة تولي العضو المستقل لمنصبه داخل المجلس (Reguera-Alvarado & Bravo, 2017, p.598). بالإضافة إلى ما سبق، أشار Bhagat and Black (2002، ص266-267) إلى أسباب أخرى، مثل: الخلل في مدى انطباق صفة الاستقلالية على العضو المستقل، أو عدم الرغبة في معارضة بقية الأعضاء، أو الانشغال بمجالس إدارة عدة شركات في وقت واحد، أو التعيين لأهداف صورية تتماشى مع الأنظمة أو تُضفي تنوعاً عرقياً وجنسياً.

4-3 تعليم مجلس الإدارة والأداء المالي:

يُعتبر التعليم من الأمور التي تُميز مجالس الإدارة، حيث يُعد ركيزة أساسية في جلب المعارف والخبرات؛ لترشيد قرارات المجلس، كذلك يتمتع الأعضاء من ذوي التعليم العالي بقدرة على معالجة الأحداث بشكل مستقل، وحُسن استغلال للموارد الخارجية؛ وينعكس ذلك إيجابياً على قيمة الشركة، وجودة أرباحها، وأداءها المالي في حالات الاستحواذ، وأيضاً على عدد براءات الاختراع لديها (Francis et al., 2015, p.577). وقد نصت المادة الثامنة عشرة من لائحة الحوكمة السعودية على الشروط الواجب توافرها في العضو، وعلى وجه الخصوص المؤهلات العلمية، والمبادئ المالية

التي تمكّنه من قراءة وفهم التقارير المالية الخاصة بالشركة (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص21).

وبالرغم من المزايا التي يُقدمها تعليم مجلس الإدارة للشركة إلا أن حصول العضو على شهادة عليا تختلف عمّا تحتاجه الشركة لن يُقدّم لها منفعة كبيرة (Francis et al., 2015, p.577). كما أن اختلاف المستويات التعليمية بين الأعضاء قد يؤدي إلى إدراك المعلومات والاستجابة لها بشكل مختلف؛ مما يُفضي إلى نزاعات، وبالتالي التأثير بشكل سلبي على أداء الشركة (Fernández-Temprano & Tejerina-Gaite, 2020, p.336). وأيضاً، فقد تتم عملية تعيين الأعضاء من حملة الشهادات العليا وفق أهداف غير موضوعية، كزيادة

(هيئة Abdeljawad & Masri, 2020, p.763; Assenga et al., 2018، هيبية) المجلس ومكانته فقط، وليس للاستفادة منهم فعلاً في تطوير الشركة (p.1098).

وبعد استعراض الخصائص السابقة، يجدر بالذكر الإشارة إلى الجوانب الأخرى التي طرحها Sonnenfeld (2002) في مقالته حول الأمور التي تجعل من مجلس الإدارة مجلساً فعالاً، حيث عقد مقارنات بين الشركات الأمريكية الأعلى والأدنى ضمن قائمة Fortune 500، وكذلك عدداً من الشركات التي فُضح أمرها مثل Enron، ووجد أن خصائص مجلس الإدارة متقاربة فيما بينها مثل عدد أعضاء المجلس، واجتماعات المجلس، ونسبة الأعضاء المستقلين، ونسبة الأعضاء من حملة الشهادات العليا. لذلك، أشاد بالجوانب الاجتماعية المهمة داخل مجلس الإدارة والتي يغفل عنها الكثير، مثل: بناء الاحترام والثقة والصراحة بين الأعضاء التنفيذيين والمستقلين، وعدم وجود الأحزاب والانقسامات، وتقبل اختلاف وجهات النظر بشكل ودي، وتحمل كل فرد لمسؤوليته، وإنشاء بنود لتقييم أداء المجلس والأعضاء بشكل دوري.

الخاتمة:

تخليص نتائج الدراسات السابقة:

أولاً، تُعد هذه الدراسة – على حد علم الباحثين – من الدراسات الأولى في السعودية التي تختبر أثر خصائص مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات بعد استحداث لائحة الحوكمة في سنة 2017م والتي تضم 98 مادة مقارنة باللائحة القديمة الصادرة في سنة 2006م والتي ضمت 19 مادة فقط. وتدور إحدى الاختلافات بين اللائحتين حول عوارض استقلالية عضو مجلس الإدارة، حيث ذكرت اللائحة القديمة ستة عوارض، بينما أوردت اللائحة الجديدة عشرة عوارض ووسعت مفهوم صلة القرابة لتشمل الأجداد والأحفاد والأخوة (هيئة السوق المالية، 2017ب، ص22-23)، وهذا يعني أن العضو المستقل وفقاً لللائحة القديمة ليس بالضرورة أن يبقى مستقلاً وفقاً لللائحة الجديدة. ثانياً، تميزت الدراسة الحالية بدراسة خاصة هامة من خصائص مجلس الإدارة والمتعلقة بتعليم المجلس. فعلى حد علم الباحثين، لم تتناول الدراسات السابقة السعودية (مثل محمد وقریشي، 2016؛ Bajaher, 2019) دراسة تأثير مستوي تعليم أعضاء مجلس الإدارة على الأداء المالي. ووفقاً لما ذكره Francis et al. (2015)، ص547) يُعتبر الأعضاء ذوو الخلفية الأكاديمية من الموارد المهمة للشركة، والتي تُساعد في تحسين الأداء المالي. من أجل ذلك، رغبت الباحثان في اختبار هذه الخاصية المهمة ضمن متغيري رات الدراسة.

أخيراً، وعلى حد علم الباحثين فقد اقتصر معظم الدراسات السابقة على اختبار نسبة أو اثنتين من النسب المالية مثل (Bajaher, 2019; Guney et al., 2020; Makhlouf et al., 2017)، في حين تختبر هذه الدراسة تأثير الخصائص على ثلاثة نسب مالية، اثنتان منها محاسبية (ROA و ROE)، والأخرى تعتمد على القيمة السوقية للشركة وهي (TQ)؛ للوصول إلى نتائج أكثر دقة ومثانة.

التوصيات:

1. توصي الدراسة بضرورة اعتماد الشركات على معايير موضوعية عند تعيين الأعضاء المستقلين وأصحاب الشهادات العليا ممن لديهم خبرة وكفاءة عالية؛ من أجل تحقيق أكبر فائدة للشركة.

٢. أهمية اعتناء هيئة السوق المالية بخصائص مجلس الإدارة عدداً وجودةً على حدٍ سواء؛ لأهمية كلا الجانبين في التأثير على فعالية عمل المجلس.
٣. أهمية تعديل وتوسيع تعريف الأقارب في لائحة الحوكمة السعودية بحيث لا تنحصر على أقارب الدرجة الأولى فحسب، مع تعهد العضو المستقل بعدم وجود قرابة له من قريب أو بعيد بأي من أعضاء المجلس الآخرين .
٤. تثقيف الأعضاء بأهمية الجوانب النفسية والاجتماعية أثناء الاجتماعات ،مثل: كيفية إدارة النقاشات بشكل صحي وبناء، وتقبل اختلاف وجهات النظر دون تصعيدها كمعارضة شخصية، مع الاهتمام بدراسة جميع الأفكار المطروحة دون أي تهميش.
٥. للدراسات المستقبلية، تقترح الباحثتان إجراء دراسة نوعية باستخدام المقابلات الشخصية مع أعضاء مجالس إدارة الشركات السعودية الجيدة منها والغير جيدة (مثل الشركات التي صدرت أحكام قضائية بحق أعضاء مجلس إدارتها) وعقد مقارنة بينها لمعرفة ما لخصائص مجلس الإدارة من أثر على نجاح واستمرارية الشركات من عدمه.

المراجع:

- الأحمد، هند (٢٠٢٠، يناير ٤). الصناعة السعودية في ٢٠٢٠، صحيفة اليوم. تم الاسترجاع من موقع <https://www.alyaum.com>
- الاقتصادية (٢٠٢١، أغسطس ١١). أسهم «المواد الأساسية» السعودية ثاني أفضل أداء بين دول «العشرين» .. مكاسبها ٣٢,٤ % في ٧ اشهر الاقتصادية.
- الحقباني، عبد الله بن صالح (٢٠٢٠، أغسطس ٢٦). «البتروكيماويات السعودية» سنوات الجهد والبناء وتحديات المستقبل!!، صحيفة مكة.
- برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية (٢٠٢١). التقرير السنوي
- بوسنة، حمزة (٢٠١٨). أثر خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات الفرنسية المدرجة بمؤشر "CAC ٤٠" خلال الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧، مجلة المالية وحوكمة الشركات ٢٠(٢)، ٢٣-٤٣.
- عبود، سالم محمد والبرزنجي، أحمد محمد فهمي (٢٠١٩). التحليل المالي، منهج تحليلي لتقويم الأداء ودعم العملية الإدارية. بغداد: دار الدكتور للعلوم الإدارية والاقتصادية. - لخضر، ديلمي ومحمد، سحنون (٢٠١٣). نظرية النهاية المركزية والاستدلال الإحصائي، مجلة الاقتصاد الصناعي (٤)، ١-١٩.
- مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية
- (2016). رؤية 2030. تم الاسترجاع من موقع
- https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkboxn/saudi_vision2030_ar.pdf
- محمدي، نورة وقريش ي، محمد الصغير (2016). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات الصناعية البتروكيماوية المدرجة في سوق المال السعودي، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية (9)، 187-200.

- هيئة السوق المالية (2017أ). إعلان من هيئة السوق المالية

بشأن صدور قرار نهائي من لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية

بإدانة مخالفين لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. تم الاسترجاع من موقع

https://www.cma.org.sa/market/news/pages/cma_n_2182.aspx

- حوكمة لائحة ب.(2017) المالية السوق هيئة

موقع من الاسترجاع تم الشركات.

[https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Doc](https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf)

[uments/CGRegulations_ar.pdf](https://cma.org.sa/RulesRegulations/Regulations/Documents/CGRegulations_ar.pdf)

- هيئة السوق المالية (2018). إعلان من هيئة السوق المالية

بشأن صدور قرار من لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية بإدانة

مخالفين لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية. تم الاسترجاع من موقع